

السياسة الفرنسية تجاه الخليج العربي في التسعينيات

أ.م. د. عباس حسين الجابري
جامعة ذي قار

م. د. ستار جبار الجابري
مركز الدراسات الدولية / جامعة بغداد

Abstract

Arab Gulf is, for the trench foreign policy, of a great strategic and economical importance for a main reason that France is greatly concerned with oil due to the bad need to it. France depends on the Arabian Gulf oil. But France always tries to vary the sources & import oil, on the other hand, France had to ensure open markets for the commercial, industrial and military experts to support the French commercial balance, therefore, France has tried to cooperate with the & Gulf states through technological, industrial, agricultural and military aspects. Moreover, the Arab Gulf area is part of the Middle East that is related to France and all Europe with geographical Passport that can't be neglected.

لتتوارد في المنطقة تحت شعار الحفاظ على المصالح الحيوية للغرب(٢).

أن فرنسا تتطلع بظرو乎 إلى أن تكون لها سياسة خارجية مؤثرة تتفاعل مع دول المنطقة في ظل ما تشهده السياسة العالمية من استراتيجيات مستحدثة للدول الكبرى الأخرى . وهي في توجهها نحو المنطقة فأنها تدرك أهميتها الاقتصادية ، حيث ترى أن من يسيطر عليها يمكنه منع اقتصاده أقوى الخصائص التنافسية ، وأن من خلالها يمكن بناء استراتيجية فرنسية لترتيب أوضاع التنافس أو الصراع بين القوى الاقتصادية في القرن الحادي والعشرين.

إن منطقة الخليج العربي ، والتي تعد حيوية بالنسبة لفرنسا ، هي منطقة تفود مطلاً تهيمن عليها الولايات المتحدة الأمريكية ، لذلك فإن السعي الفرنسي إلى التنسق مع الدول الكبرى الأخرى كالصين وروسيا يأتي بهدف إيجاد قوى قطبية متعددة في النظام الدولي ، ومن خلاله يتم تبني إقامة أكثر من محور يغطي منطقة الخليج العربي ، لما تكتويه من ثروات نفطية واستثمارات تجارية ومالية كبيرة ، تتفق بوجه الهمينة الأمريكية . كما إن دول المنطقة حريصة على التعامل مع فرنسا لاعتبارات سياسية كونها تهدف إلى التمعن بشيء من الاستقلال في التعامل مع مختلف الأطراف الدولية والإقليمية ، على الرغم من الميل الواضح في العلاقات الخليجية باتجاه الولايات المتحدة الأمريكية(٣).

المقدمة

بعد منطقة الخليج العربي بالنسبة لسياسة الخارجية الفرنسية منطقه حيوية ذات أهمية استراتيجية واقتصادية كبيرة ، ذلك لأن فرنسا من أكثر الدول الصناعية اهتماماً بالنفط لاحتاجها الماسة إليه ، وهي تعتمد بشكل كبير على نفط الخليج العربي ، لذا حرصت على تأمين توسيع مصادر استيراد النفط ، الأمر الذي يتطلب منها توسيع دائرة علاقاتها بالدول المنتجة للنفط ، هذا من جهة ، ومن جهة أخرى توجب على فرنسا أن تقوم بتأمين أسواق مفتوحة لمصادراتها التجارية والصناعية والعسكرية بهدف دعم ميزانها التجاري ، لذلك سعت إلى التعاون مع دول الخليج العربي من خلال المبادرات التقنية والصناعية والزراعية والعسكرية . فضلاً عن ذلك فإن منطقة الخليج العربي جزء من الشرق الأوسط الذي يتصل مع فرنسا ، وأوروبا عامة ، بجوار جغرافي لا يمكن تجاهله(١) .

أن النفط في منطقة الخليج العربي هو الأساس الذي يرتكز عليه تعامل القوى الكبرى مع دولها ، ذلك أن النفط كان وما يزال محور اهتمام تلك القوى ، وضمان استمرار تدفقه وبأسعار زهيدة هو أحد أهم الأهداف التي تتوخاها تلك القوى من علاقاتها مع منطقة الخليج العربي ، ولأن فرنسا إحدى الدول الصناعية الكبرى المهمة بهذه المادة . علاوة على أن الازمات التي أدت إلى صراعات الحدود في منطقة الخليج العربي هي أزمات نفطية بالدرجة الأولى ، والصراع على النفط هو صراع على النفوذ في الخليج ، لذا فإن القوات الأجنبية تسعى لاستغلال هذه الصراعات

الخليج العربي الأخرى ، وحرصت على تشجيع الشركات السعودية ، فحصلت مجموعة الأعمال السعودية على أرقى ميدالية فرنسية من الرئيس الفرنسي (جاك شيراك) " وسام جوقة الشرف " ، وأشار الرئيس الفرنسي من خلال خطاب القاء السفير الفرنسي في السعودية (دولافورتييل) بدور رجال الأعمال السعوديين في تطوير العلاقات بين البلدان الخليجية وفرنسا من خلال التعامل التجاري مع مجموعة كبيرة من الشركات الفرنسية . ومن جهتهم طلب رجال الأعمال السعوديون الشركات الفرنسية بزيادة قربها من الأسواق المحلية من خلال تكثيف برامجها الدعائية والتسويفية^(٣) .

أما بالنسبة لدولة قطر فقد وقعت فرنسا معها اتفاقية عدم فرض رسوم جمركية مزدوجة ، في الوقت الذي كانت فيه الحكومة القطرية تدرس إمكانية شراء سفن فرنسية لنقل الغاز بقيمة مليارات الدولارات ، وقد شهدت فرنسا واليابان تنافساً على عقد بناء قطاع سبع ناقلات للغاز بقيمة ١٠٧ مليار فرنك ، وبسبب المنافسة اليابانية سمعت فرنسا للحصول على نصف الصفقة ، وقد أعلن الرئيس شيراك أثناء زيارته لقطر في تموز ١٩٩٦ لأمير قطر بأن فرنسا ترغب في

المشاركة بنشاط في تربية قطاع الغاز . وبالرغم من أن فرنسا تحمل المرتبة السادسة بين الدول المصدرة لقطر ، فإن فرنسا تعد على الصعيد التجاري شريكاً صناعياً مهماً لها ، وأوضحت وزارة التجارة الخارجية الفرنسية في بيان لها بأن دور اللجنة المشتركة سمح ببحث التعاون الفرنسي القطري في ميدانين إصلاح الأراضي وإعداد الكوادر الصناعية ومشاريع التنمية في قطاعات الغاز والمنتجات البتروكيماوية والأجهزة المدنية والميدانات التجارية ، وأكدت أن الصادرات الفرنسية إلى قطر تضاعفت ثلاثة مرات بين العامين ١٩٨٨ (٤٠٠ مليون فرنك فرنسي) و ١٩٩١ (١٢٠ مليون فرنك فرنسي)^(٤) .

وبهدف المزيد من الاهتمام بالحضور الفرنسي في قطر جاعت زيارة وزير الخارجية (هوبي فيدريرن) في السادس من آذار ١٩٩٩ ، وشهدتزيارة إنشاء غرفة تجارة فرنسية قطرية لدعم التعاون الاقتصادي ، إلى جانب توقيع فيدريرن اتفاقاً للتعاون السياسي يتضمن إضفاء طابع رسمي على المشاورات الواسعة النطاق بين البلدين^(٥) . وفي السابع من حزيران ١٩٩٩ فازت مجموعة " تكتيك " الفرنسية بعقد تزويد قيمته على ٧٥٠ مليون دولار لبناء مصنع للبتروكيميابيات في قطر^(٦) . فضلاً عن ذلك فقد كانت هناك زيارات متتابلة لوفود قطرية وفرنسية ، ومنها زيارة وزير الطاقة والصناعة القطري (عبد الله بن حمد العطية) إلى باريس في أيار ٢٠٠٠ لبحث سبل تعزيز مبيعات الغاز القطري المسال والبتروكيميابيات والمكثفات في السوق الفرنسي من شركة " توتال فرنسا إنف " الفرنسية التي تمتلك ١٠% من مشروع قطر للغاز المسال^(٧) .

أما بالنسبة لدولة الإمارات العربية فقد بلغت الاستثمارات الفرنسية فيها رقماً قياسياً ، بلغ في العام ١٩٨٩ ما قيمته (٩٣٥) مليون فرنك ، ثم انخفض إلى (٣٥) مليون ، ثم سجل ارتفاعاً في عامي ١٩٩٢-١٩٩١

وهكذا فإن العرص الفرنسي على التفاوض يقوّي إلى هذه المنطقة لأجل أن يكون لها قدرة تنافسية تتفق في مواجهة الهيئة الأمريكية ، ومحاولات القوى الأخرى للدخول إلى هذه المنطقة الحيوية من خلال سياسة أكثر انتفاخاً على دول المنطقة ومشكلاتها.

التعاون الاقتصادي الفرنسي - الخليجي

على الرغم من اختلاف اتجاهات النظم السياسية في منطقة الخليج العربي ، فقد عملت السياسة الخارجية الفرنسية على بناء علاقات اقتصادية جيدة مع دول المنطقة ، على نحو يحفظ المصالح الفرنسية ، وبما يهوي مزيداً من الحضور في المجالات الاقتصادية والتجارية.

ورغم قوة الحاجز الأمريكي في المنطقة ، إلا أن فرنسا بذلت مساعي كبيرة لتنمية وجودها في المنطقة ، إذ أن أي نجاح تتحقق بعد بمثابة اكتساب لأرضية نفوذ جديدة خدمةً لتلك المصالح التي ترتكز في أساسها إلى تحقيق استقرار وتنمية واراداتها النفطية من المنطقة ، ورغبتها باستغلال طاقة الأسواق الخليجية لاتصال الصادرات الفرنسية المختلفة ، واستعدادها للمشاركة في تنفيذ مشاريع التنمية والبني التحتية الأساسية . لاسيما وأن تقرير مصرفي كان قد توقع أن ترتفع عائدات مجلس التعاون الخليجي خلال العام ١٩٩٩ إلى (٨٧) مليار دولار ، بزيادة نسبتها ٣٩% عن العام السابق ١٩٩٨ الذي بلغت عائداته حوالي ٥٩ مليار دولار^(٨) .

ازدادت الاستثمارات الفرنسية في دول الخليج العربي في قطاع النفط والغاز وبدأت بحملة لاجتذاب المستثمرين الخليجين ، ووصلت الاستثمارات الفرنسية في دول مجلس التعاون الخليجي إلى حوالي عشرة مليارات دولار ، كما تعد فرنسا أكبر شريك تجاري لدول الخليج ، إذ بلغت صادراتها حوالي ١٠٠٢ مليار دولار في العام ١٩٩١ ، وتسعى جادةً إلى زيادة هذه العلاقة ، من خلال سعي الشركات الفرنسية لاستكمال محاداتها النفطية مع العراق لضمان حصولها على العائد النفطي^(٩) .

لقد اعتمد دول الخليج العربي مبدأ الاستثمار في مجال البتروكيمياء للخروج من وحدانية النفط ، وعلى الرغم من عروض المشاركة المغيرة جداً التي أبدتها دول المنطقة للشركات الأجنبية ، إلا أن الاستراتيجية الأوروبية عموماً كانت ثابنة ، وتمثلت مشاركة فرنسا بشركه " فم فرنسا كيمياء " المشاركة للشركة القطرية " قطر جنرال بتروكيميكال كمباني " ، في مقابل مشاركة أمريكاً وباتنية نشيطة ، ويعتقد أن الأوروبيين ، ومنهم الفرنسيين ، قد أخطئوا بعد انخراطهم في الصناعات البتروكيميائية الخليجية وتقوعهم في مناطقهم الدفاعية بهدف حماية أسواقهم التقليدية ، إذ تبين لهم في ما بعد أن الصناعات البتروكيميائية الخليجية لم تكن مربحة وحسب ، وإنما لها مستقبل باهر^(١٠) .

اهتمت فرنسا بتطوير مصالحها الاقتصادية في السعودية ، لكي تكون منطلقاً لتطوير علاقاتها مع دول

١١٣٦) مليون فرنك ، وتعتبر شركة " توتال " أكبر المستثمرين ، وهناك أيضاً (١٢) شركة فرنسية تستثمر في منطقة جبل علي الحرة^(١٢).

وفي البحرين توجد استثمارات مصرافية فرنسية ، إذ يوجد بها سبعة مصارف فرنسية معظمها تعمل في الخارج ، وثلاثة مكاتب للتنشيل المصرفي ، وستة شركات صناعية ، ويمثل المال المتداول ما قيمته (٩٧) مليون فرنك فرنسي في أواخر ١٩٩٠ ، وعبر أمير البحرين بأن التبادل الاقتصادي مع فرنسا في نمو دائم خلال زيارته لباريس في ١٢ أيلول^(١٣).

أما بالنسبة للكويت وعمان فهما قباران بالنسبة للاستثمارات الفرنسية ، وبهدف تحسين هذه الصورة انعقد المؤتمر الاقتصادي الفرنسي-الكوني في العاشر من تشرين الثاني ١٩٩٩ وشاركت فيه العديد من الشركات الفرنسية وعرضت خدماتها في مجالات الاتصالات والنقل والمياه والكهرباء والنفط^(١٤).

وفرنسا هي بلد استقبل أيضاً للاستثمارات العربية ، إذ وصل مخزون الاستثمارات المبادرة، حسب مصرف فرنسا ، إلى ٣,٢ مليار فرنك فرنسي في أواخر العام ١٩٩٠ ، منها ٤,٣ % استثمارات كويتية^(١٥) . وحصلت مشتريات كويتية عدّة في فرنسا ومنها برج (منهاتن) في منطقة (الديفانس) ومعرض (الشانزلزيه) ومجمع (مقطة مونبارناس) (وصوفياً تنتيلويس) . وإذا ما تم إضافة الحصص الكويتية في (باريساً وسويس وسوروس وبارفينانس) إلى مشترياتها العقارية ، فيتجاوز المبلغ ٣ مليارات دولار^(١٦).

وعلى الصعيد التجاري نشرت غرفة التجارة العربية الفرنسية في باريس في حزيران ١٩٩١ دراسة جاء فيها أن فرنسا احتلت المرتبة السابعة في قائمة المستوردين الرئيسيين من الإمارات العربية المتحدة في العام ١٩٨٩ بـ (٣١٥) مليون دولار ، وجاء موقع فرنسا في المرتبة الرابعة في قائمة المستوردين الرئيسيين من السعودية (١,٨) مليون دولار ، وفي المرتبة السادسة عشرة في قائمة المستوردين من الكويت (١٥) مليون دولار ، وفي المرتبة التاسعة في قائمة المصادر (٢٣٢) مليون دولار ، وفي المرتبة الثالثة عشر في قائمة المستوردين الرئيسيين من عمان (١١) مليون دولار ، وفي المرتبة السادسة في قائمة المصادر (٨٠) مليون دولار ، وفي المرتبة الثانية عشر في قائمة المستوردين الرئيسيين من البحرين (٣) ملايين دولار وفي المرتبة التاسعة في قائمة المصادر (٤١) مليون دولار ، وفي المرتبة السادسة عشر في قائمة المستوردين الرئيسيين من قطر (١٤) مليون دولار ، وفي المرتبة السادسة في قائمة المصادر (٨٥) مليون دولار^(١٧).

واشر الميزان التجاري عجزاً فرنسياً في الصادرات لصالح السعودية طيلة الأعوام ١٩٩٧-١٩٩١ ، كذلك فقد حقق العراق فائضاً في صادراته إلى فرنسا مقارنة بوارداته في العام ١٩٩٧ ، إذ بلغت الصادرات العراقية إلى فرنسا (٥٢٦) مليون دولار ، بينما بلغت وارداته (١٣٣) مليون

دولار ، وبهذا زاد التبادل التجاري بين البلدين ، وحققت فرنسا تطوراً في إيراداتها من العراق ، بينما تصدير ما زال محدوداً بسبب ظروف الحصار المفروض عليه . أما بالنسبة لنقية دول الخليج العربي فقد حققت فرنسا فائضاً في ميزانها التجاري لصالحها منذ العام ١٩٩١^(١٨) .

التعاون الثقافي الفرنسي - الخليجي

أنحضور الثقافي الفرنسي أخذ على الأغلب طابعاً دبلوماسياً من خلال مؤسسات فرنسية تتركز في البلدان التي لدى فرنسا تمثيل دبلوماسي فيها بهدف نشر التعليم والثقافة وبموجب اتفاقيات منظمة ، وتتوالى هذه المؤسسات والمرافق الثقافية تعليم اللغة الفرنسية ، وتأطير أنشطة متنوعة بتقديم عروض ثقافية وفنية وسينمائية وغيرها ، وتمثل هذه البعثات عنصر قوة ودعم للثقافة الفرنسية^(١٩) .

أما دول الخليج العربي فإن لها مؤسسات وملحقيات ثقافية تعمل في إطار التمثيل الدبلوماسي في باريس ، وتقوم هذه المكاتب بدور أكاديمي وثقافي متتبادل مع المؤسسات الإعلامية والثقافية الفرنسية ، إلى جانب بعض المعاهد العربية والإسلامية ومنها مهد العالم العربي في باريس . كما أن هناك أنشطة مختلفة تقام بها أحزاب ومنتديات وشخصيات فرنسية وعربية تساهم في تعزيز التعاون الثقافي ، مثل مركز الدراسات العربية والأوروبية في باريس الذي يحظى بدعم خليجي .

وفي مجال الاتصال الثقافي والإعلامي يعد مشروع بث راديو مونتكارلو (FM) في قطر الأول من نوعه في الخليج العربي ، وقد وقع الاتفاق في الأول من آذار ١٩٩٩ بين رئيس إذاعة فرنسا الدولية (جون بول كلوريك) ورئيس الهيئة العامة للإذاعة والتلفزيون القطري (حمد بن ثامر آل ثاني) ، وعد كلوريك الاتفاق امتداداً للاهتمام الفرنسي التقليدي بالعالم العربي في كتف احترام ثقافات الآخرين دون وصاية أو هيمنة ، ومن جهةه عد الشیخ حمد بن ثامر الحديث بأنه نقلة مهمة . وبدأت إذاعة البث في الدوحة في منتصف حزيران ١٩٩٩ بحضور وزير الخارجية القطري (حمد بن جاسم بن جبر آل ثاني) والسفير الفرنسي في الدوحة (تريرال) ، وأوضح السفير بأن هذه الخطوة تأتي تعزيزاً للعلاقات الفرنسية العربية عموماً ، والقطري بشكل خاص . فضلاً عن ذلك فقد تم افتتاح البث الإذاعي في البحرين في الأسبوع الأول من تشرين الأول ١٩٩٩ ، لتكون ثاني دولة خليجية تبث منها إذاعة مونتكارلو . وعبر الرئيس الفرنسي جاك شيراك أثناء زيارته إلى البحرين في الثاني عشر من أيلول ٢٠٠٠ عن ارتياحه لعمل إذاعة فرنسا الدولية في البحرين ، ومن جهةه أكد الشیخ (حمد بن عيسى آل خليفة) أمير البحرين عن الاهتمام البحريني بتدریس اللغة والثقافة الفرنسية في بلده^(٢٠) .

وحرصت فرنسا على احترام الثقافات الأخرى ، فقد سحبت ديوان "أزهار الشر" الذي يدرس في المدرسة الفرنسية في أبو ظبي . بسبب احتجاج أولياء أمور الطلبة

على غلاف الكتاب ، وقدم مصدر دبلوماسي فرنسي اعتذارا
رسمياً لأن الكتاب لا يتناسب والقوانين المحلية^(١) .

وفي الثالث من كانون الأول ٢٠٠٠ تم افتتاح معرض
الكتاب الفرنسي في بغداد وتضمن فعاليته عدد من الندوات
الثقافية والفكرية ، إلى جانب عرضه للكتب الفرنسية ولأول
مرة منذ عشرة سنوات ، وفي ذلك إشارة إلى تسامي عودة
هادئة للتعاون الثقافي بين فرنسا والعراق^(٢) .

بعد الجانب الثقافي من بين أهم المرتكزات الأساسية
لسياسة الخارجية الفرنسية تجاه المنطقة العربية عموماً ،
ومنها الخليج العربي ، وكان التوجه الثقافي الفرنسي
لمنطقة الخليج العربي يعتمد على عدم فرض لغتها وثقافتها
بل أن مستوى العلاقة تكون عبر الاتفاقيات الثنائية ومن
خلال التعامل المتكافي ، مثل تبادل المراكز الثقافية .
وتسعي فرنسا إلى فتح نافذة للثقافة الفرنسية في منطقة
الخليج

العربي لتعزيز النجاح الذي حققه الولايات المتحدة
الأمريكية في التغلغل إلى المنطقة ، وجدير بالذكر أن المجال
الثقافي طالما اختصت به فرنسا وبرعت في توظيف آلياته .

التعاون الأمني والتسلحي الفرنسي - الخليجي

وضعت فرنسا قضية الأمن في الخليج العربي
وتربّياتها ضمن اهتماماتها وأعطته الأولوية في سياساتها
تجاه المنطقة ، وسعت إلى القيام بدور مشارك وتعاملت
معها بوصفها قضية من قضايا أنها الاقتصادية النفطي ،
وقضية من قضايا أمن المنطقة واستقرارها . وأعربت
فرنسا عن تأييدها لقيام مجلس التعاون الخليجي ودول
المنطقة ببناء نظام دفاعي ذاتي لتولي الدفاع عن نفسها ،
وذلك لأبعد الخليج العربي عن المصراعات الدولية . فاعلن
الرئيس الفرنسي (فرانسوا ميرلان) أثناء زيارته إلى عمان
في الثالثين من كانون الثاني ١٩٩٢ بأن " أمن الخليج هو
من مسؤولية دولة وينطلق أساساً من تفاهم هذه الدول فيما
بينها ومن خلال احترام سيادة كل دولة "^(٣) .

أن السياسة الفرنسية تجاه العراق أكثر مرونة من
السياسة الأمريكية والبريطانية ، ويرجع ذلك إلى المصالح
الاستراتيجية في العراق ، والتي ابتدأت بعد العام ١٩٦٧ ،
وخاصة في المجالين النفطي والتسلحي ، وظهرت بوادر
سياسية أكثر إيجابية مع فوز اليمني الفرنسي برئاسة
إدوارد بيلادور في العام ١٩٩٢ ، ومع توقيع (جاك شيراك)
رئاسة الجمهورية في العام ١٩٩٥ ، وظهور تعاون
اقتصادي واتصالات سياسي ، خاصة في ما يتعلق برفع
الحصار عن العراق ، والمواقف الفرنسية غير المتضامنة
مع المواقف الأمريكية ضد العراق ، بيد أن هناك محددات
حكمت القرار الفرنسي تجاه العقوبات ضد العراق تتمثل في
القرارات الدولية التي صوتت عليها فرنسا ، ويصعب عليها
تجاوزها إلا من خلال مجلس الأمن .

أما بالنسبة لدول مجلس التعاون الخليجي ، فقد تم
الاتفاق في تشرين الثاني ١٩٩٤ على مذكرة تفاهم

فرنسية - سعودية حول مساعدة فرنسا للسعودية في
تحسين أمن حدودها . وتم تعزيز التنسيق الأمني بين
البلدين في الاجتماع الذي عقد في جدة في السابع من
حزيران ١٩٩٦ بين الرئيس الفرنسي جاك شيراك ووزير
الداخلية السعودي (نايف بن عبد العزيز) ، وجاء ذلك
اثناء زيارة الرئيس الفرنسي إلى السعودية ، وكرس
الاجتماع للتنسيق في مجال مكافحة الإرهاب ، وأشار
الرئيس شيراك الذي كان يرافقه وزير داخليته (جان لوبي
دوبيريه) إلى شراكة سياسية واقتصادية وثقافية تبدأ
بالمسائل الأمنية^(٤) .

وترتبط فرنسا وقطر بمعاهدة دفاعية منذ العام
١٩٩٤ ، وكان لها دور إيجابي في مساندة أمير قطر الشيخ
(حمد بن خليفة آل ثاني) على أثر المحاولة الانقلابية
الفاشلة والتي حدثت في السابع من شباط ١٩٩٦ ، وأعلن
المتحدث باسم الخارجية الفرنسية (جاك ريملهارت) أن
فرنسا " تعمد دعم حق قطر في ضمان سيادتها واستقلالها
" ، مؤكدة أن اثنين من سفنهما الحربي ستجريان تدريبات
مشتركة مع القوات القطرية لإظهار مساندة باريس
للحكومة القطرية . فضلاً عن ذلك فقد وقعت فرنسا وقطر
مذكرة تفاهم للتعاون في مختلف المجالات الأمنية في
العاشر من تشرين الثاني ١٩٩٦ في الدوحة ، ووقعها
وزير الداخلية الفرنسي (جان لوبي دوبيريه) ووزير
الداخلية القطري الشيخ (عبد الله بن خليفة آل ثاني) ،
خلال مشاركة الوزير الفرنسي في معرض لأجهزة الشرطة
وأجهزة العسكرية الذي تم افتتاحه في الدوحة في التاسع
من تشرين الثاني ١٩٩٦ ، وتتجدر الإشارة إلى أن ٦٨٠
٪ من أجهزة القوات المسلحة القطرية هي فرنسية .

كما وقعت قطر مع فرنسا في الرابع والعشرين من
تشرين الأول ١٩٩٨ اتفاقاً دفاعياً جديداً وفقه وزير الدفاع
الفرنسي (الآن ريشار) ورئيس أركان القوات القطرية
العميد الركن (حمد بن علي العطية) ، وتتضمن التزام
فرنسا بضمان أمن قطر ، وتطوير المواد كلها الواردة في
الاتفاق الداعي الموقع بين البلدين في العام ١٩٩٤ ،
وفضلي الاتفاق بتشكيل لجنة مشتركة تضم رؤساء أركان
البلدين تجتمع بانتظام ابتداءً من العام ١٩٩٩^(٥) .

اما بالنسبة لدولة الإمارات العربية المتحدة فقد
سارعت فرنسا منذ العام ١٩٩٠ إلى عقد اتفاقية دفاعية
معها ساعدت على تمهيد الطريق أمام المبيعات الدفاعية .
كما التزمت فرنسا بالدفاع عن دوله الإمارات بموجب
الاتفاقية الداعية الموقعة بينهما في الثامن عشر من كانون
الثاني ١٩٩٥ والتي وقّعها وزير الدفاع الفرنسي (فرانسوا
لوباتار) ووزير الدولة للشؤون الخارجية الشيخ (حمدان
بن زايد آل نهيان) ، وهذه الاتفاقية تمت لعشرين سنة من
تاريخ توقيعها^(٦) .

كما وقعت فرنسا اتفاقية عسكرية مع الكويت في
الثامن عشر من آب ١٩٩٢ مدتها عشر سنوات ، ونمت
على التدريب المشترك وتبادل الخبرات ومبيعات الأسلحة ،
بالإضافة إلى التزام فرنسا بمساعدة الكويت في حال
تعرضها إلى أي تهديد خارجي . وفي تشرين الثاني ١٩٩٣

عقدت اتفاقية تفضيلية للتعاون العسكري مع بروتوكول لشراء أسلحة ومعدات فرنسية.

وعندما اقترحت الولايات المتحدة الأمريكية على دول الخليج العربي نظاماً دفاعياً مضاد للصواريخ، أعلن وزير الدفاع الفرنسي (آن ريشار) في الخامس والعشرين من تشرين الأول ١٩٩٨ بأن ذلك النظام لن يضمن أمن هذه الدول، وأعلن أن فرنسا لا تشاطر وجهة النظر الأمريكية، لأن نشر مثل هذا النوع من الأسلحة سيزيد من مخاطر سباق التسلح، وهو لن يعطي ضمانات إضافية، وعد هذه المنظومة بأنها ثقيلة ومكلفة جداً ولا تومن أمن الخليج على المدى البعيد^(٢).

أما بالنسبة للتسليح في الخليج العربي فإن فرنسا تهيمن على السوق القطرية بنسبة ٨٣,٩ %، والإماراتية ٥٧,٥ %، أما بقية الدول الخليجية فتشكل فرنسا نسبة ٤٣,٩ % بالنسبة للسعودية، و ٢٨,٩ % للكويت، و ١١,٢ % لعمان، و ١٠,٦ % للبحرين^(٣).

اعتمدت بعض الدول الخليجية نظام الأوفست "Offset" في إدارة الصفقات التسليحية، وينطوي هذا النظام على إعادة توظيف جزء من القيمة الإجمالية للصفقات في اقتصاد البلد المشتري، وهو أحد الأشكال التعاقدية التي تحقق فوائد متبادلة للجانبين. ويوضح هذا من مدلولات الصفقة التي وقعتها دولة الإمارات العربية المتحدة في العام ١٩٩٣ مع فرنسا والذي يتبيّن منه مدى تغفل الاعتبارات الاقتصادية - التجارية، إذ اخذت دولة الإمارات من نظام الأوفست أساساً لتعاقداتها التسليحية، وتتمكن من إدراج هذا النظام في العقد الذي أبرم مع شركة "جيات" الفرنسية لتصدير (٤٣٦) طراز "لوكلير" بقيمة ٣,٥ مليار دولار، حيث نص صراحة على ضرورة قيام الشركة باستثمار ٦٠ % من أجمالي قيمة الصفقة في إقامة مشاريع داخل الإمارات^(٤).

حرصت فرنسا على الإفادة من فائض الأموال النفطية الخليجية بالسعى إلى ربط الدول الخليجية بسلسلة من العقود والاتفاقيات المتنوعة، مثل إعادة تأهيل القوات المسلحة الخليجية وتزويدتها بالسلاح، وإنشاء بنى تحتية ضخمة لقوات البرية والبحرية والجوية. ونجحت فرنسا في تعزيز مكانتها في سوق الأسلحة في دول مجلس التعاون الخليجي، ففي تشرين الثاني ١٩٩٤ حصلت على عقد من المملكة العربية السعودية بقيمة ٣,٧ مليار دولار لتوريد فرقاطتين وتحفيزات بحرية، وجاء ذلك في أعقاب صفقة مؤقتة قيمتها (٦٩٣) مليون دولار لصلاح أربع فرقاطات وسفينة تموين سبق بيعها للسعودية. وفي السنة نفسها طلبت قطر من فرنسا شراء طائرات مقاتلة من طراز "ميراج ٢٠٠٠-٥" بلغت قيمتها (١,٤) مليار دولار، وفي العام ١٩٩٥ طلبت الكويت شراء زوارق دورية سريعة من فرنسا قيمتها (٤٥٥) مليون دولار، وأبرمت الإمارات صفقة قدرها (٢٢٥) مليون دولار لشراء سبع طائرات مروحية من طراز "باتش" مزودة بصواريخ "اكيوست AM39" مضادة للدبابات^(٥).

الخاتمة

أن التوجه نحو منطقة الخليج العربي أحد أهم توجهات السياسة الخارجية الفرنسية، وموافقت فرنسا من قضايا المنطقة إحدى وسائل تحقيق مصالحها السياسية والاقتصادية والتجارية في المنطقة. ففرنسا تسعى لأن تكون سباقة في المنطقة متوازنة ومرنة من جهة، ومن جهة أخرى حاولت أن تتأقى بنفسها عن النزاعات التي تحدث بين دول المنطقة لكي لا تبدو منحازة لأي طرف.

وشهدت العلاقات الفرنسية مع دول الخليج العربي تطوراً ملحوظاً في مختلف المجالات، وأبدت اهتماماً خاصاً بمشاريع التنمية في دول الخليج العربي، وشجعـت

العدد

المجلد

الاستثمار الخليجي في فرنسا ، والاستثمار الفرنسي في الخليج العربي.

كما عملت فرنسا على زيادة نشاطها الثقافي والعلمي بهدف منافسة النفوذ الأمريكي في المنطقة ، ومحاولة ترسیخ المصالح الفرنسية في الخليج العربي ، لا سيما وأنها اختصت بتوظيف آليات الجانب الثقافي في المجال السياسي .

فضلاً عن ذلك فقد سعت فرنسا إلى الوصول بمستوى علاقتها الدفاعية والتسلحية والأمنية مع دول الخليج العربي إلى مستوى الشراكة ، من خلال الاتفاقيات الدفاعية والأمنية صفات الأسلحة الضخمة .

الهوامش

- مجلة جامعة ذي قار ٢٠٠٥/١ ك
- (٢٦) الرأي (الأردن) ، العدد ٨٩١٦، ١٩٩٥، كانون الثاني (يناير) ١٩٩٥ .
- (٢٧) بابل، ٢٦ ، تشرين الأول ١٩٩٨ .
- (٢٨) ينظر: زيـد صـاغـ ، الصـنـاعـةـ الـعـسـكـرـيـةـ الـعـرـبـيـةـ ، مـرـكـزـ درـاسـاتـ الـوـحدـةـ الـعـرـبـيـةـ ، بـيـرـوـتـ ، ١٩٩٣ـ .
- (٢٩) أـحمدـ خـضـيرـ الزـهـرـانـيـ ، الـمـصـدـرـ السـابـقـ ، صـ ٣٤٥ـ .
- (٣٠) الـمـصـدـرـ نـفـسـهـ ، صـ ٣٧ـ .
- (٣١) الـمـصـدـرـ نـفـسـهـ ، صـ ٣٦١ـ-٣٦٠ـ .
- (٣٢) اـلـشـرـنـاـ فـيـماـ قـدـمـ إـلـىـ الـعـدـيدـ مـنـ هـذـهـ الـزـيـارـاتـ سـوـاءـ لـرـئـيـسـ جـاكـ شـيراـكـ أوـ حـدـدـ مـنـ الـوزـراءـ الـفـرنـسيـينـ .
- (٣٣) بـيـلـ ، ١٢ـ آـبـ ١٩٩١ـ .
- (٣٤) أـحمدـ خـضـيرـ الزـهـرـانـيـ ، الـمـصـدـرـ السـابـقـ ، صـ ٣٦٥ـ .
- (٣٥) بـيـلـ ، ١١ـ ، تـمـوزـ ٢٠٠٠ـ .
- (٣٦) شـمـهـ بـنـ مـحـمـدـ بـنـ خـالـدـ آـنـ تـهـيـانـ ، تـدـاعـيـاتـ حـربـ الـخـلـيجـ الـثـانـيـ عـلـىـ قـضـائـاـ الـأـمـنـ الـسـيـاسـيـ وـالـإـجـتمـاعـيـ دـاخـلـ مـجـلسـ الـعـاقـلـانـ الـخـلـيجـيـ ، مـجـلةـ الـمـسـتـقـلـ الـعـرـبـيـ ، العـدـدـ ٢٤٦ـ ، آـبـ (أـغـسـطـسـ) ١٩٩٩ـ ، صـ ٥٦ـ-٥٥ـ .

- (١) مازن إسماعيل المرتضائي ، الغرب والاتحاد السوفيتي ، ندوة أفاق لاستراتيجية السياسة الغربية ، بغداد ، ١٩٨٦ ، صـ ٢ـ .
- (٢) جوزيف مونيهان ، مجلس التعاون لدول الخليج العربي والولايات المتحدة الأمريكية المصالح المشتركة وغير المشتركة ، في أمن الخليج في القرن الحاد والعشرين ، مركز إيمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية ، طـ ١ـ ، أبو ظبي ، ١٩٩٨ـ ، صـ ٩٩ـ .
- (٣) معارك باريس وواشنطن في الشرق الأوسط وأفريقيا ، مجلة المجلة ، العدد ٨٧٣ ، ٩-٣ (تشرين الثاني) ١٩٩٦ـ ، من ٣٥٣ـ-٣٥٤ـ .
- (٤) ينظر: موجز يوميات الوحدة العربية ، كانون الأول (ديسمبر) ١٩٩٩ـ ، مجلة المستقل العربي ، العدد ٢٥٢ـ ، شباط (فبراير) ٢٠٠٠ـ ، صـ ٢٢٩ـ .
- (٥) الرأي (الأردن) ، العدد ٨١١٤ ، تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٩٢ـ .
- (٦) بشارة خضر، أوروبا وبلدان الخليج العربية الشركاء الأبعد ، نقـهـ إـلـىـ الـعـرـبـيـةـ حـسـنـ عـبدـ الـكـرـيمـ قـيـسـيـ ، طـ ١ـ ، مـرـكـزـ درـاسـاتـ الـوـحدـةـ الـعـرـبـيـةـ ، بـيـرـوـتـ ، ١٩٩٥ـ ، صـ ٢٢٨ـ-٢٢٧ـ .
- (٧) أحمد خضر الزهاني ، السياسة الخارجية الفرنسية تجاه منطقة الخليج العربي خلال عقد التسعينات ، أطروحة دكتوراه غير منقورة ، كلية العلوم السياسية ، جامعة بغداد ، ٢٠٠١ـ ، صـ ٣٢٦ـ-٣٢٧ـ .
- (٨) بشارة خضر، المصدر السابق ، صـ ٢٥٧ـ-٢٥٦ـ .
- (٩) بـيـلـ (بغـدـادـ) ، ٧ـ آـذـارـ ١٩٩٩ـ .
- (١٠) بـيـلـ ، ٨ـ حـزـيرانـ ١٩٩٩ـ .
- (١١) الـاـنـجـادـ (أـبـوـ طـيـبـ) ، ١٢ـ آـبـ (سـبـاـطـ) ٢٠٠٠ـ .
- (١٢) بشارة خضر، المصدر السابق ، صـ ٢٥٧ـ-٢٥٦ـ .
- (١٣) أحمد خضر الزهاني ، المصدر السابق ، صـ ٣٢٨ـ .
- (١٤) بشارة خضر، المصدر السابق ، صـ ٢٥٧ـ-٢٥٦ـ؛ كذلك: بـيـلـ ، ٦ـ آـذـارـ ١٩٩٩ـ .
- (١٥) بشارة خضر، المصدر السابق ، صـ ٢٥٦ـ .
- (١٦) المصدر نفسه ، صـ ٢٢٦ـ .
- (١٧) أحمد خضر الزهاني ، المصدر السابق ، صـ ٣٢٣ـ-٣٢٢ـ .
- (١٨) المصدر نفسه ، صـ ٣٣ـ .
- (١٩) لمزيد من التفاصيل ينظر: بول بالطي وكالودين ريللو، سياسة فرنسا في البلاد العربية، ترجمة كامل شاعر وخلة فريند، دار القدس ، بـيـرـوـتـ ، ١٩٧٢ـ ، صـ ١٥٦ـ-١٥٧ـ .
- (٢٠) أحمد خضر الزهاني ، المصدر السابق ، صـ ٢٤٢ـ-٢٤١ـ .
- (٢١) بـيـلـ ، ١٤ـ آـبـ ٢٠٠٠ـ .
- (٢٢) بـيـلـ ، ٤ـ ، كانـونـ الـأـولـ ٢٠٠٠ـ .
- (٢٣) أحمد خضر الزهاني ١٩٩٦ـ .
- (٢٤) بـيـلـ ، ٨ـ حـزـيرانـ ١٩٩٦ـ .
- (٢٥) الثورة (بغـدـادـ) ، ٢٦ـ تـشـرينـ الـأـولـ ١٩٩٨ـ .